



Distr.: General
30 August 2024
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



مؤتمر الأطراف

الدورة السادسة عشرة

الرياض، المملكة العربية السعودية، 2-13 كانون الأول/ديسمبر 2024

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

أطر السياسات والقضايا المواضيعية، بما في ذلك القضايا الناشئة الجديدة: المروج والمراعي

متابعة أطر السياسات والقضايا المواضيعية: حياة الأراضي

مذكرة من الأمانة

موجز

طلب مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره 27/م أ-15، إلى الأمانة أن تقدم تقريراً عن قضايا السياسة العامة ذات الصلة بهذا المقرر في دورته السادسة عشرة.

ويقدم هذا التقرير ملخصاً للأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة والآلية العالمية والتقدم الذي أحرزته خلال الفترة الممتدة بين الدورات. ويعرض استنتاجات وتوصيات بشأن سبل ووسائل تعزيز القدرة على تدعيم الجهود الجارية لدمج ضمان حياة الأراضي في تنفيذ أنشطة مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف وتحييد أثر تدهور الأراضي.



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

3	معلومات أساسية	- أولاً
3	التقدم المحرز في التنفيذ	- ثانياً
3	المشاورات الوطنية	ألف -
10	فرص تمويل حيازة الأراضي	باء -
10	التوعية بالإدارة المسؤولة والشاملة للأراضي	جيم -
14	المؤشرات والبيانات المتعلقة بإدارة الأراضي	دال -
15	الاستنتاج	- ثالثاً

أولاً- معلومات أساسية

1- أقرت الأطراف بالمقرر 26/م-14 بشأن حياة الأراضي بوصفه مقررًا تاريخياً للاتفاقية وبأنه يتعين العمل أكثر، سواء في إطار جهود السياسات أو جهود البرمجة، لإدماج حياة الأراضي في تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك جهود تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي (تحييد التدهور) والمشاريع والبرامج التحويلية الخاصة بتحييد التدهور.

2- ويتزايد الاعتراف بين جميع الأطراف بأن الإدارة المسؤولة والشاملة للأراضي وتحسين حياة الأراضي عامل تمكين مهم لضمان حياة الأراضي، والتصدي لفقدان التنوع البيولوجي، والتكيف مع تغير المناخ، وإنشاء نظم غذائية مستدامة، وتسريع التقدم نحو تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن توفر حقوق الحياة المشروعة للأراضي حوافز كبيرة لأصحاب الحقوق للاستثمار في حياة الأراضي وغيرها من أنشطة إصلاح الأراضي، ومن ثم إيجاد مساحة آمنة للابتكار واعتماد ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي التي تعتمد على المعارف المحلية والتقليدية. ويعد ضمان حياة الأراضي أيضاً مساراً مهماً لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً.

3- ويطلب المقرر 27/م-15 إلى الأمانة والآلية العالمية، رهناً بالموارد المتاحة، مواصلة جهودها الرامية إلى إدماج اعتبارات حياة الأراضي في تنفيذ الاتفاقية ومبادرات تحييد التدهور، ويطلب إليهما على وجه التحديد الاضطلاع بما يلي:

(أ) الاستمرار في وضع إرشادات محددة وتبادل الدروس المستفادة، من خلال مشاورات وطنية في بلدان مختارة في مختلف المناطق؛

(ب) تحديد فرص التمويل لتعزيز إدارة الأراضي وتصميم بيان جدوى للاستثمارات العامة والخاصة المسؤولة والمستدامة في حياة الأراضي؛

(ج) تنفيذ إجراءات التوعية بالإدارة المسؤولة والشاملة للأراضي لمكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف؛

(د) مواصلة استكشاف استخدام المؤشرات ومجموعات البيانات الحالية ذات الصلة بإدارة الأراضي.

4- ويصف هذا التقرير الأنشطة المرتبطة بحياة الأراضي، التي اضطلعت بها الأمانة والآلية العالمية خلال الفترة الممتدة بين الدورات والتي تلبية الطلبات الواردة في المقرر 27/م-15.

ثانياً- التقدم المحرز في التنفيذ

ألف- المشاورات الوطنية

5- أكدت الأطراف في المقرر 27/م-15 الحاجة إلى المزيد من الإرادة السياسية وتنمية القدرات لإدماج حياة الأراضي بفعالية في تنفيذ الاتفاقية، بوسائل منها الخطط الوطنية والأطر القانونية والاستراتيجيات وبرامج العمل. وطلبت الأطراف إلى الأمانة والشركاء مواصلة وضع إرشادات محددة وتبادل الدروس المستفادة، من خلال المشاورات الوطنية في بلدان مختارة في مختلف المناطق، لمساعدة الأطراف بشأن السبل والوسائل الكفيلة بإدماج حياة الأراضي في جهود تحييد التدهور.

6- وإدراكاً لأهمية ضمان حيياة الأراضي في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، أنشأت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (اتفاقية مكافحة التصحر) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) المبادرة المشتركة بين اتفاقية مكافحة التصحر والفاو بشأن حيياة الأراضي لمساعدة الأطراف على إدماج الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيياة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني في مبادرات تحييد التدهور وغيرها من مبادرات إصلاح الأراضي. وتحقيقاً لهذا الهدف، استندت المشاورات الوطنية التي نظمتها وأدارتها المبادرة المشتركة بين اتفاقية مكافحة التصحر والفاو إلى تقييم للاحتياجات والظروف القطرية وركزت على تعزيز المشاركة الهادفة والشاملة لأصحاب المصلحة المعنيين لتحقيق الأهداف المحددة في المقررين 26/م-14 و 27/م-15، بما في ذلك ما يلي:

(أ) عقد حوار وطني وإنشاء منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين لاستكشاف سبل ووسائل تعزيز حقوق الحيياة وإدارة الأراضي؛

(ب) وضع استراتيجية وخطة عمل وطنية وتنفيذها لتعزيز حيياة الأراضي، لا سيما للفتات التي تعيش أوضاعاً هشّة؛

(ج) إدماج المبادئ والممارسات، الواردة في الخطوط التوجيهية الطوعية، في مبادرات تحييد التدهور وإصلاح الأراضي التي تهدف إلى جلب منافع متعددة للمجتمع، بما في ذلك تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعددة؛

(د) دعم مبادرات تحييد التدهور وتنفيذها وإصلاح الأراضي على المستويين دون الوطني والمحلي، إذ يمكن أن يكون تعزيز حيياة الأراضي وسيلة لتوسيع نطاق الإدارة المستدامة للأراضي ونتيجة للمشاريع والبرامج القائمة على الأراضي.

7- ونظمت المبادرة المشتركة بين اتفاقية مكافحة التصحر والفاو حلقات دراسية شبكية إقليمية مع جهات الوصل الوطنية لاتفاقيات ريو وموظفي الفاو في شباط/فبراير 2023، وسلسلة ثانية من الحلقات الدراسية الشبكية تستهدف مجموعة أكبر من أصحاب المصلحة في أيار/مايو 2023، وذلك لإذكاء الوعي بأهمية ضمان حيياة الأراضي وقيمتها ومساهمتها في حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للأراضي وإصلاح النظام الإيكولوجي والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه مع تحسين الأمن الغذائي وسبل العيش المحلية.

8- وفي أعقاب الحلقات الدراسية الشبكية الإقليمية، دعيت البلدان إلى تقديم حزمة طلبات تحدد احتياجاتها من تنمية القدرات والدعم اللازم لدمج حيياة الأراضي والاعتبارات الجنسانية ذات الصلة في تحييد التدهور وغير ذلك من مبادرات إصلاح الأراضي. وقد ورد ما مجموعه 33 طلباً وقيم وفقاً لمجموعة من المعايير، من بينها بيان التحديات والفرص، وأوجه التأزر مع المبادرات القائمة، وجودة المقترح التقنية، والقدرة على قيادة المشاورات الوطنية، ومستوى انخراط أصحاب المصلحة المتعددين المتوخى. واختيرت مجموعة من خمسة بلدان (سري لانكا والسنغال وكازاخستان وكينيا والمكسيك) لإجراء المرحلة الأولى من المشاورات الوطنية بشأن حيياة الأراضي، وقد أبلغت بها جميع الأطراف في كانون الأول/ديسمبر 2023.

9- ولإذكاء الوعي وجمع المزيد من الإسهامات حول هذا النهج التشاوري، نظمت المبادرة المشتركة بين اتفاقية مكافحة التصحر والفاو وشركاء متعددون جلسة عامة في مؤتمر البنك الدولي بشأن الأراضي في أيار/مايو 2024 خصصت لإدماج ضمان حيياة الأراضي في جهود الإدارة المستدامة للأراضي والإصلاح. وبدأت الجلسة المعنونة "دمج ضمان حيياة الأراضي في الإدارة المستدامة للأراضي: المشاورات الوطنية لأصحاب المصلحة المتعددين" (Integrating Land Tenure into Sustainable Land Management: National Multistakeholder Consultations) بوضع إطار لنقاط الدخول أو مسارات دمج حيياة الأراضي في ممارسات الإدارة المتجددة للأراضي. وقدمت الجلسة أفكاراً من ممثلي البلدان وممثلي المجتمع المدني بشأن التحديات والخبرات في إدماج الحقوق المشروعة المتعلقة بالأراضي، وتحديداً للنساء والشعوب الأصلية،

في مشاريع الإدارة المستدامة للأراضي وبرامجها وكذلك أهمية الإدارة التشاركية للأراضي والتطبيقات الخاصة بسياقات محددة للخطوط التوجيهية الطوعية. وأتاحت الفرصة أيضاً لمناقشة كيفية تلبية المنظمات الدولية والجهات المانحة الحاجة إلى اتساق السياسات لجلب الموارد المالية وتنمية القدرة التقنية والإدارية لتحسين حياة الأراضي. وفي إطار التحضير للدورة، نُشرت ورقة عمل مشتركة بين الفاو واتفاقية مكافحة التصحر وعممت، وهي بعنوان "تأمين الحياة لإصلاح الأراضي وحماية سبل العيش" (Securing Tenure to "Restore Land and Safeguard Livelihoods")⁽¹⁾.

10- وفي الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر 2023 وأيلول/سبتمبر 2024، أُجرت المبادرة المشتركة بين اتفاقية مكافحة التصحر والفاو المرحلة الأولى من المشاورات الوطنية، التي مولتها كندا والمفوضية الأوروبية وجمهورية كوريا وسويسرا، مع توقع توفير موارد وقدرات إضافية لإجراء المشاورات في البلدان الـ 28 المتبقية التي طلبت الدعم. وقد استندت هذه المشاورات الوطنية إلى نهج أصحاب المصلحة المتعددين الذي يشمل الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات المالية والمجتمعات المحلية. وأتاحت الفرصة لإعادة تنشيط الخطوط التوجيهية الطوعية وإدماج اعتبارات الحياة في السياسات والتشريعات الوطنية لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وكذلك توسيع نطاق الزراعة التجديدية والإدارة المستدامة للأراضي ومشاريع الإصلاح وبرامجه. ويرد أسفله ملخص موجز للمشاورات الوطنية ونتائجها الرئيسية.

1- كازاخستان

11- انعقدت المشاورات الوطنية بشأن إدماج اعتبارات ضمان حياة الأراضي في استراتيجيات وخطط عمل مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف، بطلب من حكومة كازاخستان وبدعوة من لجنة إدارة موارد الأراضي، في أستانا في الفترة من 6 إلى 8 كانون الأول/ديسمبر 2023 من أجل الاستفادة من عملية برنامج العمل الوطني الجارية في البلاد وكذلك مشروعين من مشاريع الفاو التي يمكن أن تدعم إعداد المشاورات الوطنية وتنفيذها. وتمثلت الأهداف الرئيسية للمشاورات الوطنية فيما يلي:

- (أ) رفع مستوى فهم المشاركين الروابط المباشرة بين قضايا حياة الأراضي وتحقيق أهداف تحديد التدهور؛
- (ب) تبادل الخبرات ومشاركة المعارف بشأن دور حياة الأراضي في تحسين ممارسات إدارة الموارد الطبيعية وسبل العيش الريفية؛
- (ج) المناقشة مع السلطات الوطنية والمحلية والخبراء مسألة توافر البيانات المتعلقة بتدهور الأراضي وحياة الأراضي لاستعادة رأس المال الطبيعي وتوفير منافع اجتماعية متعددة من خلال تعزيز حياة الأراضي؛
- (د) الجمع بين مختلف أصحاب المصلحة لإنشاء الوعي وتوثيق التعاون بشأن قضايا استخدام الأراضي المستدام وضمان حياة الأراضي؛
- (هـ) تحديد الشركاء وطنياً ودولياً، بمن فيهم المانحون والخبراء، الذين يمكن أن يشاركوا في الحفاظ على الزخم الذي أوجدته المشاورات.

(1) <https://www.fao.org/land-water/news-archive/news-detail/en/c/1681633/>

12- وحضر المشاورات الوطنية نحو 50 مشاركاً يمثلون كثيراً من الجهات صاحبة المصلحة، من بينها لجنة إدارة موارد الأراضي، ولجنة الغابات والحياة البرية التابعة لوزارة البيئة والموارد الطبيعية، وشركة كازاخستان الوطنية غاريش ساباري، ومعهد بحوث الثروة الحيوانية وإنتاج العلف، ومكتب الإحصاءات الوطنية التابع لوكالة التخطيط الاستراتيجي والإصلاح، وجامعة ساكن سيفولين الكازاخستانية للبحوث الزراعية التقنية، وجامعة تورايغروف، ورابطة مزارعي كازاخستان، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي. وفاق عدد النساء الممثلات عدد الرجال، وحضر أيضاً العديد من ممثلي الشباب.

13- وبعد يومين من العروض والمناقشات الجماعية، حققت المشاورات الوطنية أهدافها الرئيسية المتمثلة في الجمع بين مختلف أصحاب المصلحة، وتسهيل تبادل المعارف والخبرات حول دور حياة الأراضي في تحسين ممارسات إدارة الموارد الطبيعية، ورفع مستوى فهم المشاركين الروابط المباشرة بين قضايا حياة الأراضي وتحقيق أهداف تبيد التدهور وإصلاح الأراضي.

14- واتفق أصحاب المصلحة على الحاجة إلى ما يلي: '1' إنشاء آلية تعاون شاملة لعدة قطاعات لتعزيز أوجه التآزر؛ و'2' تحسين تبادل المعارف بين السلطات المسؤولة عن إدارة الأراضي وحياة الأراضي، بما فيها السلطات المحلية أو الإقليمية والأوساط العلمية؛ و'3' التنسيق مع أصحاب المصلحة عند مراجعة التشريعات المتعلقة بإدارة الأراضي ووضعها وتنفيذها بحيث تراعي قضايا تدهور الأراضي مراعاة كافية. وإضافة إلى ذلك، اتفقوا على الحاجة إلى ما يلي: '1' تعزيز أوجه التآزر في رصد الأنشطة وتقييمها وجمع البيانات عن إدارة الأراضي وإدارة الحياة؛ و'2' تحسين إدارة الأراضي في المراعي القريبة من المستوطنات/القرى للتصدي للإفراط في الرعي، وغياب الإدارة الفعالة للمراعي، والتغيير غير المستدام في استخدام الأراضي؛ و'3' التخطيط لاستخدام الأراضي من خلال وضع نظام ذاتي التنظيم لإدارة الأراضي من قبل المجتمعات المحلية للمراعي، من بين أمور أخرى.

15- وقد نُقلت التوصيات الصادرة عن المشاورات إلى لجنة إدارة موارد الأراضي ونُظر فيها أثناء اعتماد خطة العمل الوطنية. واشتملت على ما يلي:

(أ) الحاجة إلى إجراء تقييم للتحديات في العلاقة بين حياة الأراضي وتبيد التدهور، على مختلف المستويات ولمختلف أصحاب المصلحة، لدعم وضع حلول محددة الهدف في إطار متابعة المشاورات الوطنية؛

(ب) ضرورة أن يدير المشاورات أو الحوارات المقبلة خبير تقني من البلد لديه معرفة جيدة به ومهارات تسيير لتنشيط المناقشات وتقديم أمثلة ملموسة وذات صلة بالموضوع يكون لها صدى لدى المشاركين؛

(ج) ضرورة استكمال المسارات الواردة في الدليل التقني المشترك بين اتفاقية مكافحة التصحر والفاو بأسئلة إرشادية محددة للمشاركين وأمثلة من البلد لرفع مستوى فهم المسارات وأهميتها للمناقشات.

2- سري لانكا

16- عُقدت المشاورات الوطنية بشأن إدماج اعتبارات ضمان حياة الأراضي في استراتيجيات وخطط عمل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي، بطلب من حكومة سري لانكا، في كولومبو في الفترة من 30 تموز/يوليه إلى 1 آب/أغسطس 2024. وعقدت المشاورات جهةً الوصل الوطنية لاتفاقية مكافحة التصحر ووزارة البيئة في سري لانكا، بدعم من إدارة سياسة تخطيط استخدام الأراضي، والفاو في سري لانكا وملديف، ومركز إدارة الموارد الطبيعية. وتمثلت الأهداف الرئيسية للمشاورات الوطنية فيما يلي:

(أ) إنكاء فهم المشاركين ووعيهم بشأن الروابط بين قضايا حياة الأراضي وجهود مكافحة تدهور الأراضي؛

(ب) تبادل خبرات المشاريع ومشاركة المعارف والبيانات بشأن تدهور الأراضي (على سبيل المثال: الدوافع والآثار) وكذلك حيازة الأراضي ودورها في تحسين ممارسات إدارة الموارد الطبيعية وسبل العيش الريفية؛

(ج) استكشاف المسارات وآليات التنسيق لزيادة حيازة الأراضي، لا سيما للفئات الضعيفة، قصد الإسهام في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي والاستخدام المستدام للأراضي؛

(د) تحديد المبادرات والسياسات القائمة والمحتملة التي تعالج العلاقة بين حيازة الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي، بما في ذلك فرص التمويل المتعدد الأطراف والثنائي والوطني للنهوض باعتبارات الحيازة التي تسهم في جميع أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة.

17- وشارك أكثر من 20 منظمة حكومية معنية بإدارة الأراضي وتديرها وتخطيطها في المشاورات الوطنية، من بينها الإدارات المعنية بالزراعة والمزارع، والحراثة والحياة البرية، والمسح والإحصاء، والتعدين والبنية التحتية، والري والموارد المائية، وغيرها. وإضافة إلى العديد من الممثلين من الأوساط الأكاديمية، مثل المجتمع المدني حركة إصلاح الأراضي والزراعة ومؤسسة التنمية البشرية والتحالف الشعبي من أجل الحق في الأرض ومؤسسة قانون المصلحة العامة. وفاق عدد النساء الممثلات عدد الرجال بنسبة 2 إلى 1. وبعد ثلاثة أيام من العروض والمناقشات الجماعية، حققت المشاورات الوطنية أهدافها الرئيسية المتمثلة في الجمع بين مختلف أصحاب المصلحة؛ وتسهيل تبادل المعارف والخبرات بشأن دور حيازة الأراضي في تحسين ممارسات إدارة الموارد الطبيعية؛ ورفع مستوى فهم المشاركين الروابط بين قضايا حيازة الأراضي وتحقيق أهداف تحييد التدهور وإصلاح الأراضي والتنمية الريفية المستدامة.

18- واتفق أصحاب المصلحة على الحاجة إلى مزيد من التعاون والتنسيق بين الإدارات واللجان الحكومية على المستوى الوطني والحاجة إلى مزيد من تفويض التخطيط والتنفيذ والتمويل لمبادرات إدارة الأراضي والمياه على مستوى المقاطعات والقرى. ومن شأن ذلك أن يوفر فرصاً بسرعة أكبر وبمزيد من الفعالية لمعالجة العوامل الرئيسية لتدهور الأراضي في سري لانكا - تغيير استخدام الأراضي، خاصة إزالة الغابات وتحويل الأراضي الرطبة، والتعدي غير القانوني على أراضي الدولة أو الأراضي المهجورة، وتعرية التربة، وخاصة في الأراضي المنحدرة، وفقدان موائل التنوع البيولوجي - من خلال الإدارة التعاونية للأراضي على المستوى المحلي. واعتُبرت شفافية البيانات وتوافرها وقابلية تشغيلها البيئي عوامل تمكين رئيسية مطلوبة لإحراز تقدم في تخطيط استخدام الأراضي. وعُرض عدد من المشاريع والبرامج الواعدة القابلة للتكرار والتوسع، بما فيها برنامج اعتماد الممارسات الزراعية السليمة، ومشروع المناظر الطبيعية الصحية، وبرنامج "بيم سايفيا" لإصدار سندات ملكية الأراضي بمزيد من الشفافية، وبرنامج "أورومايا" الذي يتيح الملكية المطلقة على أراضي الدولة السابقة.

19- وقررت وزارة البيئة عقد مشاورات متابعة مع جميع المشاركين لتقييم المناقشة والتعمق في استكشاف كيفية تناول التوصيات المقترحة بمزيد من التفصيل وتنفيذها. وشمل ذلك ما يلي:

(أ) إنشاء آلية تنسيق (مثل فريق عامل وطني، ومنصة داخل الحكومة) لتيسير التبادل بين الوزارات والإدارات واللجان والمنظمات الحكومية، ولا سيما أمناء الشعب، لتعزيز اتساق السياسات وتحديد مجالات التعاون المحتمل للتنفيذ؛

(ب) تعيين أو تمكين موظف على مستوى الشعب للوصول إلى البيانات الوطنية وإجراء التقييمات وتقديم التوصيات (مثل المبادئ التوجيهية لتحديد التدهور/الإدارة المستدامة للأراضي) لاستخدامها على مستوى المقاطعات والمناطق (مثل إنفوربومي - InforBhoomi) لإبلاغ لجان تخطيط استخدام الأراضي في القرى، وتوجيه ممارسات الإدارة المتجددة للتربة والمياه على المستويات المناسبة، وتحسين حيازة الأراضي مع تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي وأولويات سبل العيش؛

(ج) ربط الحياة بنموذج تعاوني لإدارة الأراضي مع بروتوكولات الرصد والتقييم التي من شأنها أن تستخدم تكنولوجيات جديدة للتكيف المستدام، وفتح أبواب الوصول إلى الأسواق، وإنشاء سلاسل قيمة تكافئ الإنتاج والتجهيز المستدامين مع تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى (مثل شهادة الممارسات الزراعية السليمة، والتأمين على المحاصيل الزراعية)؛

(د) استكشاف الخيارات القانونية والسياساتية الطويلة الأجل (مثل لجنة الأراضي) والفرص القصيرة الأجل (مثل المناظر الطبيعية الصحية) لتمويل وتكرار وتوسيع نطاق المشاريع والبرامج القائمة لتحديد التدهور/الإدارة المستدامة للأراضي قصد التصدي لعدم المساواة في الحياة.

3- كينيا

20- أُجري الحوار الوطني بشأن إدماج اعتبارات "ضمان حياة الأراضي في استراتيجيات وخطط عمل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي" بطلب من حكومة كينيا (وزارة البيئة وتغير المناخ والحراجة) وبدعم من منظمة توفير مولر غاسنر للأبحاث، في نيروبي في الفترة من 20 إلى 22 آب/أغسطس 2024. وكان الهدف الرئيس من الحوار الوطني توعية الجهات الفاعلة المعنية بمفهوم تحديد التدهور وكيف يمكن إدماج قضايا حياة الأراضي في الأنشطة الرامية إلى تجنب تدهور الأراضي والحد منه وعكس اتجاهه، وكذلك المشاركة في وضع مقترحات يمكن أن تحسن حياة الأراضي مع المساهمة في جهود إصلاح الأراضي.

21- وحضر الحوار الوطني 56 مشاركاً في المجموع من 43 مؤسسة. وكان من بينهم ممثلون عن وزارة الأراضي والتخطيط العمراني؛ ووزارة الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية؛ ووزارة المياه والصرف الصحي والري؛ ووزارة جماعة شرق أفريقيا والأراضي القاحلة وشبه القاحلة والتنمية الإقليمية؛ ووزارة التعدين والاقتصاد الأزرق والشؤون البحرية؛ ووزارة السياحة والحياة البرية؛ والهيئة الوطنية للإدارة البيئية؛ ولجنة الأراضي الوطنية؛ ومعهد كينيا للبحوث الحرجية؛ ومجلس المحافظين؛ والحكومات المحلية الرئيسة في المقاطعات التي تجري فيها إصلاحات الأراضي. وإضافة إلى ذلك، شارك في الحوار العديد من الجهات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات المجتمعات المحلية، والمنظمات النسائية الشعبية، من بينها التحالف الوطني لجمعيات الإدارة المجتمعية للغابات، ومعهد تنمية الأراضي وإدارتها، والائتلاف الدولي للأراضي، ومنظمة لاندسيا، وتحالف الحفاظ على البيئة في كينيا، ومؤسسة نالالا تري، ومنظمة انتاشتا المجتمعية المحلية، ومنظمة المتطوعين في مجال البيئة في كيجي، ومنظمة شيبوي للعاملين الصحيين المجتمعيين. وكان إجمالي عدد المشاركين 26 من الإناث و33 من الذكور؛ وكان 17 مشاركاً دون 35 عاماً.

22- ونجح الحوار الوطني في الجمع بين كثير من أصحاب المصلحة لمناقشة قضايا حياة الأراضي في سياق الإدارة المستدامة للأراضي وإصلاح الأراضي للمرة الأولى. وكان هناك حضور قوي لممثلي المجتمعات المحلية والأصوات الشعبية، الأمر الذي أسهم في تبادل حيوي للمعارف والخبرات والشواغل والحلول المحتملة. ويمكن دمج العديد منها في عملية برنامج تحديد غايات تحديد أثر تدهور الأراضي 2.0 (LDN TSP 2.0) نظراً لأن ممثلي الحكومة المعنيين وكذلك الاستشاري المسؤول عن العملية حضروا وشاركوا بهمة في الحوار.

23- وشملت بعض القضايا الرئيسة التي سلط المشاركون الضوء عليها بطء تسجيل حقوق المجتمع المحلي في الأراضي، وعدم المساواة في حصول النساء والشباب على الحقوق المتعلقة بالأراضي، وضعف تنفيذ الأحكام القانونية القائمة التي يمكن أن تعزز حياة الأراضي ومبادرات إصلاح الأراضي، ومحدودية إنفاذ الخطط المكانية وخطط استخدام الأراضي القائمة التي يمكن أن تعزز مبادرات إصلاح الأراضي، وقلة وعي المؤسسات الحكومية والجهات غير الحكومية بالتدخلات المحددة المخطط لها في إطار مبادرات الإصلاح الوطنية، وامتنال أحكام المحاكم التي تحل نزاعات الحياة امتثالاً محدوداً، وعدم وضوح الخلافة، وانعدام أمن الحياة المتصور، حتى في حالات حقوق الحياة الموثقة بسبب الثقة المحدودة في المؤسسات.

24- وسلط الحوار الضوء أيضاً على أن الملاك الصغار يقع عليهم عبء غير متناسب عندما يتعلق الأمر بإصلاح الأراضي، وأن كبار ملاك الأراضي يجب أن يتحملوا المزيد من المسؤولية عن هذا الإصلاح. وقد اتفق على أن الإطار التشريعي والتنظيمي الحالي يوفر نقاط دخول كافية لمعالجة قضايا حياة الأراضي وتدهور الأراضي، لكن يجب تنفيذ ذلك. ومن القضايا الأخرى التي برزت من الحوار ما يلي: (1) المخاطر التي يحتمل أن تطرحها مشاريع الإصلاح المتعلقة بسوق الكربون على قدرة المجتمعات المحلية على الوصول إلى الأراضي واستخدامها والاستفادة منها (أي إيجاد وسيلة للاستيلاء على الأراضي)؛ و(2) الحاجة إلى النظر في الأجسام المائية وإدارة المياه، التي يغلب أن ترتبط بتدهور النظام الإيكولوجي للأراضي ارتباطاً وثيقاً؛ و(3) زيادة التقسيمات الفرعية للأراضي وما تؤدي إليه من تقليص حجم القطع الأرضية، وهو ما قد يعيق الإصلاح على نطاق واسع؛ و(4) الحاجة إلى إنشاء منصة لأصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز التنسيق داخل مبادرات الإصلاح وفيما بينها.

25- ووافق أصحاب المصلحة على الخطوات القادمة التالية:

(أ) تعزيز منتدى اتفاقية مكافحة التصحر لأصحاب المصلحة المتعددين القائم لتبادل المعلومات والبيانات وكذلك التآزر والتنسيق بشأن تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك قضايا حياة الأراضي. وستتولى وزارة البيئة وتغير المناخ والحراجة مسؤولية تنسيق المنتدى وعقده. وينبغي مراجعة العضوية بحيث تشرك الجهات الفاعلة في مجال الأراضي وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين وأن تسهم المناقشات في صنع السياسات؛

(ب) استخدام منتديات أصحاب المصلحة المتعددين القائمة، مثل تجمع "أرضي" (Ardhi) وإئتلاف الأراضي الوطني الكيني، لتوعية أصحاب المصلحة بشأن إدماج اعتبارات حياة الأراضي في تحديد التدهور. وتشمل الخطوة الأولى عرض نتائج الحوار الوطني ووضع توصيات يمكن دمجها في مراجعة سياسات الأراضي الوطنية وعملية برنامج تحديد غايات تحديد أثر تدهور الأراضي 2.0 وخريطة طريق المبادرة الوطنية لزراعة الأشجار؛

(ج) الوصول إلى حكومات المقاطعات والبلديات والبلديات والمجتمعات المحلية التي تعمل على الخطط المكانية للمقاطعات وخطط التنمية المحلية وخطط استخدام الأراضي المجتمعية وإدارتها لإدراج اعتبارات الحياة وتحديد التدهور في إطار هذه العمليات؛

(د) التركيز على الاعتراف بالأراضي المجتمعية وحمايتها وإدارتها ودمج عمل مختلف المؤسسات التي تشغل بقضايا تسجيل الأراضي المجتمعية؛

(هـ) إشراك مجموعة أصحاب المصلحة من الحوار الوطني في إعداد موقف كينيا في دورة مؤتمر الأطراف السادسة عشرة في الرياض.

4- المكسيك

26- من المتوقع أن تُعقد المشاورات الوطنية في المكسيك يومي 11 و12 أيلول/سبتمبر 2024. وتتمثل الأهداف الرئيسية للمشاورات الوطنية في المكسيك في رفع مستوى الوعي والدعم للفئات الضعيفة بشأن إدماج إدارة الحياة في مبادرات إصلاح الأراضي؛ وتحليل المعلومات الوطنية عن حياة الأراضي، مع التركيز على الفئات الضعيفة مثل النساء والشباب والشعوب الأصلية؛ وتشجيع رسم استراتيجيات وخطط عمل فعالة لإدارة الحياة في سياق تحديد التدهور ومبادرات إصلاح الأراضي. وإضافة إلى ذلك، ستعمل المشاورات الوطنية على بناء القدرات لوضع المشاريع والبرامج التي تجلب التمويل المستدام والموارد الإضافية، وإشراك منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى لتعزيز العمل المجتمعي المستنير فيما يتعلق بصنع القرارات المتصلة بالحياة، وتعزيز هيكل الإدارة الشاملة وآلياتها وعملياتها، والرصد والتقييم.

-5 السنغال

27- من المتوقع إجراء المشاورات الوطنية في السنغال في نهاية أيلول/سبتمبر أو بداية تشرين الأول/أكتوبر 2024. ويخطط البلد لعقد مشاورات محلية ومنتدى وطني. وتتمثل الأهداف الرئيسية للعملية التشارورية الوطنية في رفع مستوى وعي أهم أصحاب المصلحة بالحاجة إلى التكيف مع تدهور الأراضي والتخفيف من آثاره وعكس اتجاهه؛ وتمكينهم من امتلاك القدرة على الضغط على صانعي القرار من أجل إصلاح للأراضي عادلٍ ومسؤولٍ ومُراعٍ للاعتبارات الجنسانية؛ وتحديد الممارسات والأدوات والأطر الجيدة وتوسيع نطاقها؛ وإعداد مذكرة عن النتائج التي يمكن أن تؤثر في الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية في تنفيذ أهداف تحييد التدهور في البلاد.

باء - فرص تمويل حياة الأراضي

28- طلب المقرر 27/م-أ15 إلى الآلية العالمية تحديد فرص التمويل لتعزيز إدارة الأراضي وتصميم بيان جدوى بشأن الاستثمارات العامة والخاصة المسؤولة والمستدامة في حياة الأراضي، في سياق أنشطة مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، بالتعاون مع الشركاء المعنيين والمؤسسات المالية ذات الصلة، تماشياً مع الخطوط التوجيهية الطوعية والضمانات الاجتماعية والبيئية، ولا سيما مع مراعاة وجهات نظر الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والشباب، وإبلاغ الأطراف بفرص التمويل هذه.

29- وأطلقت الآلية العالمية برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي 2.0 الذي سيساعد البلدان المشاركة، في جملة عناصر، على تعميم إدماج تحييد التدهور في الأطر الوطنية/دون الوطنية المتكاملة لتخطيط استخدام الأراضي وتحسين البيئة المواتية ذات الصلة. وفي هذا السياق، قد ترغب البلدان المشاركة في البرنامج في البناء على زخم أنشطته على المستوى القطري لاستكشاف أوجه التآزر والتكامل المحتملة مع عملها المتعلق بحياة الأراضي. وإضافة إلى ذلك، عند تنفيذ الأهداف المنقحة وتطوير المشاريع والبرامج التحويلية القائمة على الأراضي، قد ترغب البلدان في العودة إلى القائمة المرجعية التي وضعت مؤخراً لتوجيه مطوري المشاريع في دمج اعتبارات الحياة.

30- وقد صممت الآلية العالمية بيان جدوى يقدم عرضاً للقيمة بشأن دواعي الاستثمار في تعزيز حياة الأراضي في إطار المشاريع والبرامج التحويلية القائمة على الأراضي، وحددت المؤسسات والآليات المالية ووضعت لها شروطاً محددة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني والأولويات و/أو الضمانات المتعلقة بالحياة التي يجب أخذها في الحسبان في مرحلة وضع المشروع. وسيُستكشف المزيد من فرص التمويل من مصادر عامة وخاصة، باستخدام رسائل رئيسة من بيان الجدوى المتعلقة بالاستثمارات العامة والخاصة المسؤولة والمستدامة وبالذعوة إلى المزيد من الاستثمارات في هذا الصدد. ويمكن الاستزادة من التفاصيل في الوثيقة ICCD/CRIC(22)/5.

جيم - التوعية بالإدارة المسؤولة والشاملة للأراضي

31- طلب المقرر 27/م-أ15 من الأمانة تنفيذ إجراءات التوعية بشأن الإدارة المسؤولة للأراضي من أجل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، والعمل مع الأطراف ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة وأهم الشركاء الآخرين للوصول، على أوسع نطاق ممكن، إلى جميع أصحاب المصلحة من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي، ولا سيما الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وسكان المناطق الريفية والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. وفيما يلي الإجراءات الرئيسية لرفع مستوى الوعي بشأن حياة الأراضي.

1- المبادرة المشتركة بين اتفاقية مكافحة التصحر والفاو

32- في شباط/فبراير 2023، اشتركت اتفاقية مكافحة التصحر والفاو وشركاء آخرون في تنظيم سلسلة أولى من الحلقات الدراسية الشبكية الإقليمية موجهة حصراً إلى موظفي الفاو وجهات الوصل الوطنية لاتفاقيات ريو لتبادل خبراتهم وشرح أمثلة على حالات توضح التحديات المحددة على المستوى الإقليمي وكذلك أوجه التآزر المحتملة مع أولويات التنمية المستدامة الأخرى للمساعدة على أن تصبح حياة الأراضي وسيلة فعالة ومن النتائج المنشودة في مبادرات تحييد التدهور وإصلاح الأراضي على المستوى الوطني وعلى مستوى المشاريع.

33- وفي أيار/مايو 2023، اشتركت اتفاقية مكافحة التصحر والفاو وشركاء آخرون في تنظيم سلسلة ثانية من الحلقات الدراسية الشبكية الإقليمية لفائدة أصحاب المصلحة كافة، مع التركيز خاصة على ما يلي: '1' وجه ضرورة إدراج حقوق الحياة الفردية والمجتمعية للأراضي في سياق تنفيذ الأنشطة التي تهدف إلى مكافحة تدهور الأراضي وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي؛ و'2' السبل التي يمكن للبلدان اللجوء إليها كي تطلب الدعم اللازم للتصدي لتحديات محددة مرتبطة بتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية بإدماج ضمان الحياة عن طريق عملية طلب عقد مشاورات وطنية. وبلغ مجموع البلدان التي كانت ممثلة في هذه الحلقات الدراسية الشبكية 138 بلداً وشارك فيها نحو 900 شخص من منظمات المجتمع المدني/ المنظمات غير الحكومية (39 في المائة) ووكالات الأمم المتحدة (23 في المائة) والسلطات العامة الوطنية (20 في المائة) ومؤسسات أكاديمية/بحثية (9 في المائة) والشركاء والمانحون (8 في المائة).

2- حلقة عمل استراتيجية بشأن حقوق المرأة المتعلقة بالأراضي واتفاقيات ريو

34- شاركت الأمانة في تنظيم حلقتي عمل استراتيجيتين بشأن حقوق المرأة المتعلقة بالأراضي واتفاقيات ريو في تموز/يوليه 2023 وحزيران/يونيه 2024 في برلين بألمانيا⁽²⁾. ونُظمت ورشة العمل الأولى التي عقدت في الفترة من 3 إلى 5 تموز/يوليه 2023 بالتعاون مع مؤسسة روبرت بوش ومنظمة توبفر مولر غاسنر للأبحاث. وجمع المؤتمر حوالي 60 جهة صاحبة مصلحة من أكثر من 30 بلداً، من بينها جهات وصل وطنية، وأمانات اتفاقيات وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات من المجتمع المدني. وركزت على الاستفادة من أوجه التآزر للنهوض بحقوق المرأة المتعلقة بالأراضي عبر اتفاقيات ريو وتحديد مسارات تمكين المرأة وتحقيق المساواة في الحقوق المتعلقة بالأراضي. واعتُبر الاشتراك في وضع نظرية التغيير بشأن حقوق المرأة المتعلقة بالأراضي وتيسير التعاون بين التجمعات وغيرها من الدوائر المعنية بصاحبات الحقوق في إطار الاتفاقيات خطوات تالية أساسية لتعزيز التآزر. وشدد المشاركون على ضرورة تعزيز مشاركة المرأة على مستوى القاعدة الشعبية.

35- وشارك في استضافة حلقة العمل الثانية كل من منظمة توبفر مولر غاسنر للأبحاث ومؤسسة روبرت بوش، واتفاقية مكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (اتفاقية المناخ)، وعقدت يومي 20 و21 حزيران/يونيه 2024. وحضرها نحو 50 مشاركاً، من بينهم مشاركون من منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية الشعبية، معظمها من شرق أفريقيا وآسيا، لمناقشة دور حقوق المرأة المتعلقة بالأراضي في إطار اتفاقيات ريو. وتمثلت الأهداف في الاشتراك في تحديد نقاط الدخول الأولى للاستفادة من أوجه التآزر من أجل حقوق المرأة المتعلقة بالأراضي وتعزيز قدرة المنظمات الشعبية على الفعل، بما في ذلك ما يلي:

(أ) الفرص السانحة لحشد التمويل للمنظمات الشعبية ضمن آليات التمويل الحالية للاتفاقيات؛

(2) <https://www.tmg-thinktank.com/blog/harnessing-synergies-and-mobilizing-joint-action-a-historic-first-workshop>

- (ب) استراتيجيات لتعزيز التنسيق العمودي والأفقي لجهات الوصل الوطنية؛
- (ج) كيفية دمج وجهات نظر المنظمات الشعبية دمجاً أفضل في حوارات السياسات الوطنية للتأثير في المفاوضات الدولية؛
- (د) كيفية مواءمة الأهداف المتصلة بحقوق المرأة المتعلقة بالأراضي في الخطط الوطنية لتحقيق اتساق استراتيجيات التنفيذ وتعزيز الرصد والإبلاغ؛
- (هـ) أفكار ملموسة للتنسيق بين التجمعات النسائية لوضع قضايا حقوق المرأة المتعلقة بالأراضي في صلب جداول أعمالها، وتضخيم أصوات القاعدة الشعبية، وتعزيز المناصرة والتعلم والإدماج الاجتماعي.
- 36- وشدد المشاركون على الحاجة إلى العمل على المدى الطويل، وإنشاء مساحة للمشاركة المستمرة وكذلك قنوات اتصال قصد المساءلة ومتابعة الالتزامات، مثل وضع خريطة طريق للفرص القصيرة الأجل والطويلة الأجل وتنسيق الأنشطة قبل مؤتمرات الأطراف الثلاثة لاتفاقية ريو وأثناءها في عام 2024 وما بعده.

3- أرضها، حقوقها (Her Land, Her Rights)

- 37- بالتعاون مع الشركاء والناشطين والمؤثرين، قادت الأمانة حملة #HerLand⁽³⁾ لترويج أمثلة ملهمة عن قيادة النساء والفتيات في مجال الإدارة المستدامة للأراضي وحشد الدعم لتأمين حقوق النساء والفتيات المتعلقة بالأراضي في جميع أنحاء العالم. وتمثلت الأهداف الرئيسية للحملة فيما يلي:
- (أ) إذكاء الوعي بالأثر غير المتناسب للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف على النساء والفتيات والحوالز التي يواجهنها في عملية صنع القرار بشأن قضايا الأراضي؛
- (ب) توضيح آثار التصحر وتدهور الأراضي والجفاف من منظور النساء والفتيات؛
- (ج) إلقاء الضوء على مساهمات النساء والفتيات التي تكفلت بالنجاح في الإدارة المستدامة للأراضي وأهداف التنمية المستدامة عموماً؛
- (د) دعوة إلى العمل من أجل قيادة نسائية أقوى وتعزيز السلطة التي تمارسها النساء في صنع القرار في القضايا التي تؤثر فيهن في سياق التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.
- 38- وأشركت الحملة سفراء النوايا الحسنة وسفراء الأراضي بموجب اتفاقية مكافحة التصحر وقادة من الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، ووصلت إلى ما يقدر بنحو 300 مليون شخص، وفقاً لقياس وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات رصد المشاركة عبر الإنترنت الخاصة بالاتفاقية. وانضم إلى الدعوة إلى العمل حتى الآن أكثر من 30 من القيادات النسائية، من بينهن رئيسات دول وحكومات حاليات وسابقات، ورئيسات منظمات دولية، إضافة إلى شخصيات بارزة من المدافعين عن القضايا الجنسانية ومؤثرين⁽⁴⁾.
- 39- وأطلقت الحملة في اليوم الدولي للمرأة في 8 آذار/مارس 2023. ونظم الاحتفال العالمي باليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف في 17 حزيران/يونيه 2023 تحت شعار "أرضها، حقوقها" وجمع قيادات نسائية من جميع أنحاء العالم في الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعزيز المساواة بين الجنسين في إصلاح الأراضي.

(3) <https://herland.global/>

(4) https://www.unccd.int/sites/default/files/inline-files/DDD_Her%20Land%20Call%20to%20Action.pdf

وناقش صانعو السياسات رفيعو المستوى والعلماء وممثلو الشباب سياسات حقوق المرأة المتعلقة بالأراضي والقيادة في إدارة الأراضي. وشارك في تنظيم الحدث اتفاقية مكافحة التصحر، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والفاو، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

40- وقادت الرئيسة الفنلندية السابقة تاريا هالونن حملة التوعية السياسية والدعوة الرفيعة المستوى لدعم الدعوة إلى العمل المعنونة "أرضها، حقوقها" وانخرطت بهمة مع قادة العالم، ودعتهم إلى الانضمام إلى الدعوة إلى العمل من أجل النهوض بحقوق المرأة المتعلقة بالأراضي والإدارة المستدامة للأراضي. وأدت إينًا مودجا، سفيرة النوايا الحسنة بموجب اتفاقية مكافحة التصحر، دوراً محورياً في عرض وتقديم المعرض الافتراضي #HerLand في مختلف الأحداث العالمية، من بينها جمعية مرفق البيئة العالمية والدورة 28 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية المناخ، الأمر الذي أفضى إلى توسيع نطاق رسالة الحملة. وبالتعاون مع سفراء النوايا الحسنة وسفراء الأراضي بموجب اتفاقية مكافحة التصحر، ألف الموسيقي ريكي كيج وأنتج أغنية بالشراكة مع إينًا مودجا تركز على موضوعي حقوق المرأة المتعلقة بالأراضي والاستدامة البيئية، وأداها في "Resonance Climate Concert" في دبي أوبرا على هامش الدورة 28 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية المناخ.

4- موجز السياسات بشأن النهوض بالمساواة بين الجنسين لإصلاح الأراضي وبناء القدرة على الصمود

41- في حزيران/يونيه 2023، نُشر موجز سياسات بعنوان "أرضها: حقوقها: النهوض بالمساواة بين الجنسين لإصلاح الأراضي وبناء القدرة على الصمود" (Her Land: Her Rights: Advancing) "Gender Equality to Restore Land and Build Resilience" لتسليط الضوء على الدور الحاسم للنهوض المراعية للمنظور الجنساني في حياة الأراضي التي تمكّن المرأة وتسرع تنفيذ التزامات إصلاح الأراضي التي تبني قدرة المجتمع على الصمود. وتناول الموجز بالبحث كيف يمكن أن تؤدي زيادة حياة النساء والفتيات الأراضي إلى إدارة للأراضي أكثر إنصافاً واستدامة⁽⁵⁾.

42- وأوضح موجز السياسات أهمية حياة الأراضي لتمكين المرأة وأسررتها ومجتمعها المحلي من خلال زيادة مساهمتها ووصولها على المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناتجة عن الإدارة المستدامة للأراضي وإصلاحها. وألقى الضوء على أن دعم البلدان والمجتمعات المحلية لتعزيز حقوق المرأة المتعلقة بالأراضي ووصولها إلى الموارد الطبيعية خطوة ملموسة نحو ربط حقوق الإنسان بأهداف تحييد التنهؤ وغيره من مشاريع إصلاح الأراضي وبرامجه. وتتضمن بعض التوصيات الرئيسة الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة المتعلقة بالأراضي في موجز السياسات ما يلي:

- (أ) الحد من التمييز الذي يحول دون مشاركة المرأة بفعالية في عمليات صنع القرار المتعلقة بإدارة الأراضي أو القضاء عليه؛
- (ب) دعم الإصلاحات المراعية للمنظور الجنساني في النظم القانونية والقضائية والإدارية؛
- (ج) إشراك الرجال والنساء من خلال حملات التوعية لتغيير المعايير الجنسانية وتعزيز حقوق المرأة المتعلقة بالأراضي؛
- (د) إجراء تقييمات جنسانية وسد الفجوة في البيانات الجنسانية؛
- (هـ) ضمان استمرار الدعم المالي والتقني للمشاريع والبرامج المراعية للمنظور الجنساني.

(5) <https://www.unccd.int/resources/brief/her-land-her-rights-advancing-gender-equality-restore-land-and-build-resilience>

5- حملة "دافع عن أرضها" (Stand for her Land Campaign)

43- دعمت اتفاقية مكافحة التصحر حملة "دافع عن أرضها"، التي تديرها لجنة توجيهية عالمية من المنظمات الدولية غير الحكومية بقيادة منظمة لانديسا (Landesa) والتي تهدف إلى سد الفجوة بين الالتزامات العالمية والممارسات المحلية. ومن خلال نموذج التحالف الذي يضم المنظمات الشعبية المحلية ومنظمات المجتمع المدني الوطنية وغيرها من الجهات غير الحكومية، تربط الحملة بين الجهات العالمية والمحلية وتمكّن القيادات النسائية الشعبية والرجال الذين يناصرون العدل بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة المتعلقة بالأراضي⁽⁶⁾.

دال- المؤشرات والبيانات المتعلقة بإدارة الأراضي

44- طلب المقرر 27/أ-15 إلى الأمانة أن تواصل استكشاف المؤشرات ومجموعات البيانات العالمية القائمة المتصلة بإدارة الأراضي، وأن تتعاون، عند الاقتضاء، مع الشركاء والمؤسسات المعنية لتجريب خيارات إدماج المؤشرات المحتملة في عمليات الإبلاغ المقبلة في إطار الاتفاقية. وحثّ دليل اتفاقية مكافحة التصحر للإبلاغ للفترة المشمولة بالتقرير 2022-2023 الأطراف على الإبلاغ عن تجاربها في وضع تدابير السياسة العامة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ الاتفاقية، التي قد تشمل تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار المتعلق بالأراضي والارتقاء بحقوق المرأة المتعلقة بالأراضي وزيادة فرص وصولها إلى الموارد ذات الصلة، وسوى ذلك.

45- وهناك ثلاثة مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بحيازة الأراضي: 1-4-2. نسبة مجموع السكان البالغين الذين يملكون حقوقاً مضمونة متعلقة بالأراضي، (أ) الذين يملكون مستندات معترفاً بها قانوناً، و(ب) يعتبرون حقوقهم المتعلقة بالأراضي مضمونة، بحسب نوع الجنس ونوع الحيازة؛ و5-أ-1 (أ) نسبة مجموع السكان الزراعيين الذين يملكون حقوق ملكية وحقوقاً مضمونة في الأراضي الزراعية، بحسب نوع الجنس؛ و(ب) حصة النساء بين ملاك الأراضي الزراعية أو أصحاب الحقوق فيها، بحسب نوع الحيازة؛ و5-أ-2 نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما فيه القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو التحكم فيها.

46- وفي عام 2024، بالنسبة لمؤشر أهداف التنمية المستدامة 1-4-2، أبلغ 33 بلداً عن الحقوق المتعلقة بالحيازة الموثقة قانوناً وقدم بيانات مصنفة حسب نوع الجنس فيما يخص الحقوق المتعلقة بحيازة الأراضي، وأبلغ 22 بلداً عن نسبة الأشخاص الذين يرون أن حقوقهم آمنة إجمالاً. ومع ذلك، بالنسبة لجميع البلدان التي قدمت تقاريرها باستثناء بلد واحد، لا توجد سوى نقطة بيانات واحدة بين عامي 2011 و2018، الأمر الذي يحد من تحليل التقدم المحرز على مر الزمن وفائدته في صنع القرار. وبالنسبة لمؤشر أهداف التنمية المستدامة 5-أ-1، قدم 46 بلداً بيانات بين عامي 2009 و2020. وفي ثلث البلدان، يمتلك أقل من 50 في المائة من النساء والرجال حقوق ملكية أو حقوقاً مضمونة متعلقة بالأراضي الزراعية. وفي 40 بلداً من أصل 46 بلداً، يمتلك عدد أقل من النساء أراض زراعية، وتبلغ نسبة الرجال الذين يمتلكون أراض زراعية ضعف نسبة النساء على الأقل. وبالنسبة لمؤشر أهداف التنمية المستدامة 5-أ-2، أبلغ 71 بلداً عن ذلك؛ ومن بين هذه البلدان، 30 في المائة فقط من البلدان لديها أطر قانونية تحمي بفعالية حقوق المرأة المتعلقة بالأراضي (مصنفة عالية أو عالية جداً)، في حين أن 51 في المائة من البلدان اعتبرت أن حمايتها حقوق المرأة المتعلقة بالأراضي ضعيفة (صُنفت منخفضة). وبالنسبة لجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الثلاثة، لا يمكن في الوقت الراهن إجراء تقييمات للوضع العالمي أو التقدم المحرز بسبب عدم كفاية البيانات. وتوفر البيانات الخاصة بالمؤشرين 5-أ-1 و5-أ-2 منطلقاً جيداً لكنها تستلزم المزيد من البيانات التكميلية وإشراك أهم أصحاب المصلحة لتوجيه عملية صنع القرار بفعالية.

(6) <https://stand4herland.org/>

ثالثاً - الاستنتاج

47- منذ القرار التاريخي الذي اتخذته مؤتمر الأطراف بشأن حياة الأراضي في عام 2019، تزايد اعتراف جميع فئات المجتمع بأهمية حياة الأراضي للتصدي للصحراء وتدهور الأراضي والجفاف وتحقيق تحييد التدهور. وقد طلب أكثر من 30 بلداً الدعم لإدماج اعتبارات حياة الأراضي في مبادرات تحييد التدهور والسياسات والخطط الوطنية، استناداً إلى الدليل التقني بشأن إدماج الخطوط التوجيهية الطوعية في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر وتحييد التدهور.

48- وفي المرحلة الأولى، أجريت مشاورات وطنية في خمسة بلدان (سري لانكا والسنغال وكازاخستان وكينيا والمكسيك). وتستخدم الدروس المستفادة في تشذيب المنهجية لدعم المزيد من البلدان في جهودها الرامية إلى دمج حياة الأراضي في تحييد التدهور من خلال المشاورات أو الحوارات الوطنية. وبدعم من الآلية العالمية، بدأت بعض البلدان في النظر في إدماج حياة الأراضي في أنشطة برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي 2.0.

49- وأعدت الآلية العالمية بيان جدوى للاستثمارات العامة والخاصة المسؤولة والمستدامة في مجال حياة الأراضي، وحددت مصادر التمويل المحتملة وآلياته، وأعدت قائمة مرجعية لتعزيز تعبئة الموارد وضمان إدماج حياة الأراضي في المشاريع والبرامج. ويوفر بيان الجدوى وتنفيذ القائمة المرجعية للحياة فرصاً جديدة لزيادة فرص تمويل حياة الأراضي في مشاريع وبرامج تحييد التدهور والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. ومن خلال أحداث وحملات التوعية، نشأ اهتمام عام كبير بحقوق المرأة المتعلقة بالأراضي وأهمية ضمان حياة الأراضي لتمكين المرأة اقتصادياً على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية.